شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

كلية الحقوق

يصعب قراءة الصفحات
الاصلية

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

تطور مفهوم الخطأ كأساس للمسئولية المدنية

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

أيمن إبراهيم عبدالخالق العشماوى
مدرس القانون المدنى المساعد
بكلية الحقوق - جامعة المنوفية

Comp.
٣٦٠٨
رسائل

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / حمدى عبدالرحمن أحمد أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة عين شمس وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية « سابقا »	مشرفا ورئيسا
الأستاذ الدكتور / طلبه وهبه خطاب أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة عين شمس ووكيل الكلية	عضوا
الأستاذ الدكتور / مصطفى عبدالحميد عدوى أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية	عضوا

١٩٩٨

٣٦٠٨ رسائل دكتوراه
٣٦٠٨
P.D

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلي روح جدي الأستاذ / مصطفى الليثي الحضري

وفاءا وعرفانا

إلي .... أمـــي ...

إلي .... زوجتي وأولادي ...

شكر وتقدير

يسعدنى أن أتوجه بخالص شكرى وتقديرى إلى الأستاذ الدكتور / حمدى عبدالرحمن أحمد أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة عين شمس وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية « سابقا »، والمشرف على هذه الرسالة ، حيث كان لتوجيهاته القيمة ونصائحه الثمينة أكبر الأثر فى إنجاز هذا العمل . فله منى أسمى آيات الشكر والتقدير ، وجزاه الله عنى وعن تلاميذه خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / طلبه وهبه خطاب أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة عين شمس ووكيل الكلية على تفضله بقبول الاشتراك فى لجنة الحكم على هذه الرسالة رغم مشاغله الكثيرة ، فله منى أسمى آيات الشكر والتقدير .

كما أتقدم بشكرى الجزيل للأستاذ الدكتور / مصطفى عبدالحميد عدوى أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية لتفضله بقبول الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها ، ولما قدمه لى من عون ورعاية أثناء إعدادها .

وفى الختام أبعث بشكرى وتقديرى للأستاذ الدكتورERIC AGOSTINI أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة BORDEAUX I بفرنسا - المشرف الأجنبى على الرسالة - والذى ساعدنى كثيرا فى تجميع المادة العلمية الخاصة بهذا البحث .

مقـــدمـــة

إذا كان يلزم لقيام المسئولية المدنية توافر عناصر ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، فمما لاشك فيه أن أكثر هذه العناصر دقة وإثارة للخلافات هو الخطأ . والخطأ فكرة أخلاقية المصدر ارتبطت منذ نشأتها بالأخلاق ، وظهرت فى عصر ماقبل المجتمعات الصناعية ، وهو عصر تميز بالبساطة وعدم التعقيد إلى حد كبير ، كما اتسم أيضا بندرة الأخطاء التى ترجع إلى الإهمال وسوء الحظ ، حيث كانت معظم الأخطاء التى تقع أخطاء عمدية ، ولم يكن يتصور ذكر كلمة « خطأ » دون أن تتبادر فى الأذهان مباشرة كلمة « الأخلاق ».

وهكذا ارتبطت فكرة الخطأ منذ ظهورها ارتباطا وثيقا بفكرة الذنب الأخلاقى التى تتطلب تحليل المسلك النفسى للفاعل بحثا عن الإرادة الآثمة. فالخطأ ماهو إلا تعبير عن حرية الإنسان وقدرته على الاختيار بين الخير والشر. ولقد ظلت هذه الفكرة تمثل - بلا نزاع - الأساس التقليدى للمسئولية المدنية حتى قيام الثورة الصناعية فى أواخر القرن التاسع عشر، والتى أحدثت بدورها تغييرات جذرية فى المجتمع الذى تحول إلى مجتمع صناعى حديث متطور ، يستخدم أعقد الآلات ، ويتعامل مع أخطر المواد بغرض تحقيق أعلى قدر ممكن من الأرباح . كما صاحب الثورة الصناعية أيضا حدوث تطور هائل فى وسائل النقل والمواصلات ، والتى أصبحت تشكل خطورة كبيرة على حياة الإنسان فى كل مكان . ولقد أدى كل ذلك إلى زيادة فرص وقوع الأضرار لاسيما تلك التى ترجع إلى أخطاء غامضة أو مجهولة يصعب فيها اكتشاف الفاعل وإقامة الدليل على خطئه ، كما زادت أيضا فرص وقوع الأضرار التى ترجع إلى السهو والغفلة والرعونة بصورة

لافتـه للأنظار ، حتى أن الشخص الشديد الحرص والحذر أصبح لايمكنه تفادى الوقوع فى مثل هذه الغلطات بعد أن وُضعت تحت تصرفه إمكانيات فنيـة عـالية، يصـعب السـيطرة عليهـا بدرجة كـبيرة . وهكذا زاد عدد الضحايا - لاسيما العمال ضحايا حوادث العمل - بصورة لم يسبق لها مثيل وتضاءلت فرص حصولهم على تعويضات بسبب صعوبات الإثبات ، الأمر الذى حمل معـه آثاراً بالغة السوء على المستوى الاجتماعى دفعت رجال القانون والمفكرين على حد سواء إلى إعادة التفكير فى الأساس التقليدى الذى قامت عليه المسئولية - وهو الخطأ - بعد أن بدا قصوره وعجزه عن توفير الحماية اللازمة للمضرورين .

وعلى ذلك فإنه إذا كان التطور الصناعى بما ترتب عليه من انتشار للميكنة وتطور فى وسائل النقل والمواصلات قد حقق للبشرية مزايا عديدة لايمكن إنكارها ، إلا أنه جلب فى نفس الوقت صوراً وأشكالاً جديدة من الأضرار، لم تكن تعرفها المجتمعات من قبل ، وحمل معه مزيداً من الآلام ، وأعدادا لاتحصى من الضحايا الأبرياء . ومنذ ذلك الوقت بدأ نجم المسئولية الفردية فى الأفول بعد أن بات مؤكداً أن الخطأ - بمفهومه التقليدى - لم يعد قادراً على تنظيم علاقات الأفراد داخل المجتمع كما كان من قبل وهو الأمر الذى دفع الفـقـه إلى اقـتـراح نظريات أخـرى للحلول مـحل نظرية الخطأ التقليدية، كما اضطر المشرع إلى إقامة أنظمة خاصة لتعويض أضرار معينة بعيداً عن القواعد العامة فى المسئولية المدنية . وهكذا انتهى عصر النفوذ المطلق للخطأ الذى أخذ يتراجع شيئاً فشيئاً مبتعداً عن حقيقته الأخلاقية ، حتى أفرغ تماما من محتواه وصار فكرة بلا معنى وكلمة بلا مضمون .

ولقد دفع هذا الوضع جانبا كبيراً من الفقه إلى المطالبة باستبعاد هذه

الفكرة نهائيا على أساس أنها لم تعد تصلح لشئ ما لا من الناحية القانونية ولا من الناحية الأخلاقية . وأمام غلو هذا الرأي وتعسفه ذهب جانب آخر من الفقه إلى ضرورة الإبقاء على فكرة الخطأ مع إعادة تنظيمها من جديد وذلك كي تصبح أكثر قدرة على التلاؤم مع الظروف والأوضاع الجديدة . فالخطأ - وفقا لهذا الرأى- هو فكرة « اجتماعية » أو « موضوعية » وليس فكرة «أخلاقية» .

ونظرا لأهمية فكرة الخطأ فى حياتنا القانونية فقد خصصت هذا البحث لدراسة تطور مفهوم الخطأ كأساس للمسئولية المدنية وذلك لكى نعرف لماذا كانت هذه الفكرة أساسا وحيدا وكافيا للمسئولية المدنية ؟ ولماذا تراجعت بعد ذلك ؟ وكيف حدث هذا التراجع ؟ وماهو المستقبل الذى ينتظرها ؟ *.

أهمية دراسة الموضوع

تتلخص أهم الأسباب التى دفعتنا إلى تناول هذا الموضوع بالبحث فيما يلى :

أولاً : أن فكرة الخطأ تحظى بأهمية كبيرة فى قانون المسئولية المدنية، فهى ليست شرطاً لقيام المسئولية المدنية فقط ، ولكنها تمثل أيضا الأساس الذى يقوم عليه نظام المسئولية المدنية بأكمله سواء فى فرنسا أو فى مصر ..وإذا كانت هذه الفكرة قد تعرضت لانتقادات شديدة أظهرت ضعفها وقصورها مما دفع المشرع إلى استبدالها فى عدد من المجالات التى لايستهان بها بأنظمة أخرى للتعويض ، فإنه يكون من الضرورى تحليل هذه

---

* سنقتصر فى هذا البحث على دراسة تطور مفهوم الخطأ فى المسئولية « التقصيرية » فقط وذلك نظرا للتطورات العديدة التى مرت بها فكرة الخطأ فى هذا المجال .